سياسة الرئيس ترومان تجاه الانفصال اليوغوسلافي عن الكتلة الشرقية (1948 – 1952)م

الباحثة : ريهام محمود العربي

تتناول هذه الدراسة سياسة الولايات المتحدة تجاه الانفصال اليوغوسلافي عن الكتلة الشرقية، في عهد الرئيس هاري ترومان ، وكيف تحولت بلجراد – نتيجة للصراع الشخصي بين ستالين وتيتو – من الصديق المخلص الأول للاتحاد السوفيتي، إلى الصديق الوحيد للولايات المتحدة في منطقة أوروبا الشرقية عقب اشتعال الحرب الباردة بين الكتلة الغربية والكتلة الشرقية؟، وتتناول الدراسة كيف قدمت واشنطن مساعدات سياسية وعسكرية واقتصادية ضخمة لبلجراد، حتى تظل الأخيرة واقفة على قدميها أمام موسكو؟، ولتصبح يوغوسلافيا إسفينا في قلب الكتلة الشيوعية، وكذلك لتكون أنموذجا لإمكانية التعاون بين واشنطن وأية دولة شيوعية بعيدا عن سيطرة موسكو .

أولا: العلاقات الأمريكية اليوغوسلافية الشيوعية

عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية توترت العلاقات اليوغوسلافية الغربية وبصفة خاصة مع الولايات المتحدة، ويرجع ذلك إلى عدد من الأسباب منها: محاولة الدول الغربية إعادة الملك بيتر ليوغوسلافيا متجاهلة رغبات الشعب اليوغوسلافي، وكذلك وجود مجرمي الحرب اليوغوسلاف الذين فروا إلى البلاد الغربية[1]. وعلى ما يبدو أن الدول الغربية كانت تماطل في عودتهم إلى يوغوسلافيا كورقة ضغط على النظام الشيوعي اليوغوسلافي، حيث قامت الصحف الغربية بمهاجمة بلجراد ووصفت جوزيف بروز تيتو Josip Broz بأنه عميل سوفيتي، هذا بالإضافة إلى رفض الولايات المتحدة فك الأموال المجمدة ليوغوسلافيا لديها بعد التحرير، والتي نقلها البنك المركزي اليوغوسلافي إليها عند دخول النازيين ليوغوسلافيا عام 1941[2].

ولقد ازدادت العلاقات سوءا بوقوف الدول الغربية –وبصفة خاصة الولايات المتحدة– في طريق يوغوسلافيا لضم منطقة تريستا Trieste واتهام بلجراد للغرب بتأييد إيطاليا، هذا بالإضافة إلى كثرة حوادث اشتباك الدوريات العسكرية اليوغوسلافية بالدوريات العسكرية الأمريكية [3]، وما نتج عن ذلك من قتلى وجرحى في كلا الفريقين[4]، وتصاعد الموقف بعدما قامت السلطات العسكرية الأمريكية في النمسا بالاستيلاء على المراكب الخاصة بالحكومة اليوغوسلافية التي كانت تمتلكها في نهر الدانوب، والتي اغتصبها الجيش الألماني عند انسحابه إلى النمسا، وقد رفضت الولايات المتحدة ردها إلى يوغوسلافيا إلا بعد التوصل لاتفاق

عام بشأن حرية الملاحة في نهر الدانوب، هذا بالإضافة إلى أن اشتعال الحرب الباردة بين الكتلتين الشرقية والغربية[5].

جدير بالذكر أن سياسة تيتو مع بداية عام 1946 كانت تهدف إلى إزالة الصعوبات، وسوء الفهم بين الولايات المتحدة ويوغوسلافيا، حيث كان يرغب في زيارة واشنطن لإجراء محادثات، لمناقشة الشروط الأمريكية الخاصة بتقديم القروض ليوغوسلافيا، وكذلك عرض وجهات النظر اليوغوسلافية حول عدد من المسائل السياسية والاقتصادية[6]، وعلى العكس من ذلك فقد كان المسئولون الأمريكيون يرون أن زيارة تيتو للولايات المتحدة سوف تخلق انطباعا بقبول واشنطن لنظام الحكم في يوغوسلافيا، بالإضافة إلى عدم رغبة واشنطن في تقديم أية قروض أو اعتمادات مالية ليوغوسلافيا حتى تتحسن الظروف السياسية بها[7].

ومما زاد من توتر العلاقات بين بلجراد وواشنطن إسقاط يوغوسلافيا لعدد من الطائرات الأمريكية، حيث كانت رحلات النقل الجوي الأمريكية بعد الحرب بين فيينا وروما عادية سهلة في أيام الصافية، أما خلال الأيام ذات الطقس السيئ، كانت الرحلات فوق جبال الألب الكارنتية صعبة وخطيرة للغاية، وكان من الاسهل عبور الطائرات من الجزء الجنوبي الشرقي ليوغوسلافيا[8]، غير أن بلجراد حذرت من ذلك أكثر من مرة واجبرت عددا من الطائرات الأمريكية على الهبوط، وكان ذروة تلك السلسلة طويلة من الأحداث في 9 أغسطس 1946م، حيث تم إجبار طائرة نقل أمريكية من طراز C–47 –عندما اتخذت الطريق المختصر– على الهبوط، وتم نقل الركاب إلى بلجراد، ولم يسمح لهم بالاتصال بالسفارة الأمريكية[9]، وفي 20 أغسطس 1946م، اختفت طائرة أمريكية أخرى من طراز C–47 أثناء توجهها من فيينا إلى أوديني في شمال شرق إيطاليا، وأشار البث الإذاعي إلى أن الطائرة تعرضت لإطلاق نار من قبل طائرات يوغوسلافية ومدافع مضادة للطائرات، وعثر على جثث خمسة من الطيارين الأمريكيين بعد خمسة أيام[10].

وقد سارعت وزارة الخارجية الأمريكية –هذه المرة– إلى اتهام يوغوسلافيا بارتكاب عمل غير مبرر من جانب دولة يفترض أنها صديقة، وأشارت إلى أن تيتو كان يشن حرب أعصاب مرتبطة بمفاوضات تريستا التي كانت قيد التقدم. ورد تيتو باتهام الولايات المتحدة بإرسال أسراب كاملة من الطائرات العسكرية فوق الأراضي اليوغوسلافية، وذكر كذلك أنه في هذه الحالة بالذات، تجاهل الطيار، بعد عبوره الحدود، إشارات المعترضين للهبوط، وهو ما يمثل انتهاك مباشر للسيادة اليوغوسلافية؛ وبالتالي، كان المقاتلون اليوغوسلاف يتصرفون بشكل طبيعي في الدفاع عن حدودهم[11].

وأعلنت وزارة الخارجية الأمريكية أن واشنطن تعد الإجراء اليوغوسلافي تهديدا للسلام العالمي، ولم يعد من الممكن التسامح معه، وكان رد فعل تيتو سريعا بتحرير الطائرات الأسيرة، كما ذكر أنه يتأسف للخسائر في الأرواح، وبذلك قدم الجزء الأساسي من "الرد المرضي"[12]. وفي 30 أغسطس 1946م، أعلن القائم بأعمال وزير الخارجية، ويليام كلايتونWilliam Clayton ، أن الولايات المتحدة ستطالب بالتعويض عن الخسائر في

الأرواح والأضرار التي لحقت بها، وتم تحديد رقم للتعويض لاحقاً عند رقم 400000 دولار، وقبلته الحكومة اليوغوسلافية، وعلى الرغم من المماطلة في دفع تلك التعويضات، فقد حقق الرضاء الرسمي[13].

أما عن العلاقات اليوغوسلافية السوفيتية فعقب الحرب العالمية الثانية كانت الدبلوماسية اليوغوسلافية تبحث عن الوسائل التي تمكنها من تحسين مستوي الاقتصاد اليوغوسلافي في ظل التعاون مع دول الكتلة الشرقية وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي لإعادة إعمار ما خربته الحرب، ومن هذا المنطلق جاءت زيارة تيتو لموسكو في عام 1946 لبحث مختلف المسائل السياسية والاقتصادية، وعند إجراء المباحثات مع المسئولين السوفييت اقترح تيتو إنشاء شركات سوفييتية يوغوسلافية مشتركة لتنمية العلاقات الاقتصادية بين البلدين، وكذلك للمساهمة في رفع مستوي الاقتصاد اليوغوسلافي؛ ولم يرفض جوزيف ستالين Joseph Stalin ومساعدوه مقترحات تيتو، حيث بدأت المباحثات بين الجانبين في أغسطس 1946، ولكن اتضح من المباحثات رغبة الجانب السوفيتي في السيطرة على كافة أوجه فروع النشاط الاقتصادي في يوغوسلافيا، هذا بالإضافة إلى محاولة استغلال موارد البلاد الطبيعية لكي تصبح يوغوسلافيا منبعا للمواد الأولية للصناعات السوفيتية[14]، هذا بالإضافة إلى الرغبة في إنشاء بنك روسي- يوغوسلافي يكون له السيطرة الكاملة على اقتصاديات يوغوسلافيا، ومن هذا المنطلق رفض اليوغوسلاف قبول هذه الشروط، وظل هذا الوضع على ما هو عليه حتى تم توقيع اتفاقية بين البلدين في فبراير 1947م، تقضي بإنشاء شركتين إحداهما للنقل الجوي والأخرى للملاحة النهرية، كما أرجئت المشروعات الأخرى بين الطرفين لحين تحقيق الشروط اليوغوسلافية أو تخفيف الشروط السوفيتية بعض الشيء[15].

وفى اطار اتجاه يوغوسلافيا إلى توثيق علاقاتها السياسية والاقتصادية والثقافية مع دول الكتلة الشرقية بعد الحرب العالمية الثانية بعقد عدد من المعاهدات معها، حيث وقعت بلجراد معاهدة مع بولونيا في مارس 1946، ومع تشيكوسلوفاكيا في مايو 1946، ومع ألبانيا في يوليو 1946، ومع بلغاريا في نوفمبر ١٩٤٧، ومع المجر في ديسمبر ١٩٤٧، ومع رومانيا في ديسمبر ١٩٩٧، ولقد كانت نصوص تلك المعاهدات تسير على نمط واحد، والتي كانت تنص على التعاون في جميع الشئون وخاصة الاقتصادية والثقافية، وعدم الاشتراك في اي تكتل ضد الطرف الأخر، بالإضافة إلى المساعدة العسكرية المتبادلة في حال حدوث أي اعتداء على أي طرف، هذا في الوقت الذي اعترفت فيه هذه المعاهدات بمبادئ هيئة الأمم المتحدة وأهدافها، وأن تنفذ هذه المعاهدات طبقا لقانون الأمم المتحدة[16].

نظر الاتحاد السوفيتي الى تلك المعاهدات بعين الشك والريبة، وذلك في ظل اتهام ستالين لتيتو بشأن توقيع الأخير على اتفاقية الاتحاد الجمركي مع ألبانيا بأنه تمهيد لقيام الاتحاد الفيدرالي البلقانى، ويبدو من سياق الأحداث أن رغبة ستالين وإصراره على معاملة يوغوسلافيا كدولة تابعة له لم يكن ليتماشى مع زعماء الحزب الشيوعي اليوغوسلافي، والذين خاضوا غمار الحرب، وحرروا بلادهم قبل نزول القوات الأجنبية بها،

حيث كان الحزب الشيوعي اليوغوسلافي هو الحزب الوحيد الذي مارس السلطة الفعلية في بلاده قبل انتهاء الحرب العالمية الثانية، على عكس الأحزاب الشيوعية الأخرى في أوروبا الشرقية، التي وصلت إلى السلطة على اسنة الحراب السوفيتية[17].

كانت السياسة السوفيتية تهدف إلى إحكام سيطرتها على دول أوروبا الشرقية لتصبح تلك الدول خط دفاع أول ضد أي هجوم غربي –في حال حدوثه– على الاتحاد السوفيتي، هذا في الوقت الذي كانت فيه هذه السياسة تسعي للسيطرة الاقتصادية على موارد هذه الدول لكي يستفيد منها الاتحاد السوفيتي دون مراعاة لمصالح تلك الدول التابعة له، ولقد جاء الضغط السوفيتي على رؤساء بلدان أوروبا الشرقية بعدم الاشتراك في مشروع مارشال Marshall Plan [18]، ولم يكن هذا الخط يوافق تيتو الذي رفض الانصياع لأوامر موسكو المباشرة في ظل رغبته في الحفاظ على استقلال بلاده بعيدا عن أي تدخل، هذا على الرغم من كونه من أشد المتحمسين للشيوعية، ولقد كانت سياسة تيتو المستقلة تمثل ضررا بالغا بمصالح الاتحاد السوفيتي من وجهة نظر ستالين[19].

كانت توجهات السياسة اليوغوسلافية تعمل على توثيق علاقات الصداقة والتعاون مع جيرانها الشيوعيين، ومن هذا المنطلق سعت بلجراد لإقامة مشروع الاتحاد البلقاني، والذي بموجبه تؤلف يوغوسلافيا مع بلغاريا وألبانيا في البدء كيانا سياسيا واقتصاديا، ولم يكن هذا التوجه اليوغوسلافي يرضي المسئولين في موسكو؛ لأن هذا الاتحاد في حال قيامه سوف يجعل موسكو مجرد دولة شيوعية ليس لها الحق في توجيه شئون الدول الشيوعية الصغيرة، وبالفعل أعلن ستالين عن استيائه من المشروع في اجتماع وارسو (فارسوفيا) في سبتمبر 1947 أثناء موافقة الزعماء الشيوعيين على إنشاء منظمة الكومينفورم Cominform ، والذي جاء كرد فعل على مبدأ ترومان[20] ومشروع مارشال. ولقد ازداد ستالين غضبا بعد ذلك عندما علم بزيارة ديمتروف Dimitrov رئيس الوزراء البلغاري للرئيس تيتو قبل نهاية ١٩٤٧ لمناقشة الخطوط العريضة لمشروع الاتحاد البلقانى[21].

وفي أغسطس من عام 1947، وقع تيتو وديميتروف اتفاقية بليدBled agreement ، التي شكلت اتحادا جمركيا وأوجدت علاقات أوثق بين البلدين، وبعد التعديل، تطورت الاتفاقية إلى معاهدة الصداقة والتعاون والمساعدة اليوغوسلافية البلغارية، وفى ديسمبر عام 1947، تم إنشاء الاتحاد الجمركي، والذي شمل أيضا ألبانيا ورومانيا، مع وجود خطط بالفعل لانضمام اليونان الشيوعية مستقبلاً، وتم التأكيد على هذا في يناير 1948 عندما تحدث ديميتروف، في بيان عام، عن الاتحاد البلغاري اليوناني اليوغوسلافي المتوقع[22].

ودارت مباحثات في 10 فبراير 1948 بين الاتحاد السوفيتي من جهة، ويوغوسلافيا وبلغاريا من جهة أخري، حيث أعلن ستالين صراحة أن هذا الاتحاد من المستحيل قيامه، وأن يوغوسلافيا تنفرد باتخاذ كافة الخطوات في السياسة الخارجية دون استشارة موسكو[23]، وكان ذلك دليل على رغبة الأخيرة في فرض

الهيمنة علي كل الدول الشـيوعية، ولقد جاء الدليل على ذلك بطلب سـتالين عقب هذا الاجتماع من ممثلي يوغوسلافيا بالتوقيع على اتفاقية تشاور متبادل مع الحكومة السوفيتية فيما يتعلق بالسياسة الخارجية[24].

وعقب اجتماع فبراير 1948م بدأ ستالين في ممارسة الضغط على يوغوسلافيا، بقطع موسكو للتجارة مع يوغوسلافيا، والغاء مفاوضات تطوير صناعة الأسلحة اليوغوسلافية. وهكذا أدت التوترات حول السياسة الخارجية المستقلة ليوغوسلافيا، على الأرجح، في حدوث الانقسام بين يوغوسلافيا والاتحاد السوفيتي[25].

كان التعنت السوفيتي تجاه يوغوسلافيا واضحا بشأن ضرورة إخضاع تيتو وأعضاء هيئة الحزب الشيوعي اليوغوسلافي المعارضين للهيمنة السوفيتية، وفي يونيو 1948 عقد اجتماعا للكومينفورم بغرض النظر في حالة الحزب الشيوعي اليوغوسلافي. ولقد تبني الكوميتفورم في ٢٨ يونيو 1948 قرارا ضد الحزب الشيوعي اليوغوسلافي بإدانة زعامة الحزب لاتباعها سياسة معادية تجاه الاتحاد السوفيتي، وكذلك لانتهاكه نظرية الماركسية[26]، وبذلك تم طرد بلجراد من الكتلة الشيوعية، بعدما رفض تيتو الانصياع لقرارات موسكو بفرض السيطرة والهيمنة السوفيتية على السياسة الداخلية والخارجية ليوغوسلافيا.

المساعدات الاقتصادية الأمريكية اليوغوسلافية

كانت يوغوسلافيا حتى قبل صدور قرار الكومينفورم، الخاص بطردها من الكتلة الشرقية– تعاني من مشاكل اقتصادية خطيرة، فقد كان الاقتصاد اليوغوسلافي قائما على الزراعة، وعلى عدد من الصناعات المتخلفة، وكانت بلجراد تحاول مداواة جروح الحرب العالمية الثانية. وقد أدى الحصار الاقتصادي من قبل دول الكومينفورم إلى خفض الواردات اليوغوسلافية من 43٪ في عام 1948 إلى 13٪ في عام 1949؛ وإلى جانب هذه المشكلات، تضاعف الإنفاق الدفاعي بين عامي 1948 و 1949، وارتفاع الدين الخارجي بشكل رهيب [27].

أما عن موقف الولايات المتحدة والغرب من قرار الكومنفورم فقد أرادت واشنطن استخدام يوغوسلافيا كوسيلة لتعطيل وضرب الحركة الشيوعية، ولذلك كان يجب عليهم الحفاظ على اقتصاد بلجراد ثابتا ، وهكذا فكرت الولايات المتحدة والقوى الغربية الإبقاء على تيتو واقفاً على قدميها بعد قرار الكومينفورم، ومصطلح "إبقاء تيتو واقفا على قدميه" نابع من خطاب ألقاه وزير الخارجية البريطاني إرنست بيفين Ernest Bevin في عام 1948 –حيث كانت بريطانيا تأمل في استخدام قضية يوغوسلافيا لأسباب دعائية للقول بأن الدولة الشيوعية يمكن أن تعيش دون تدخل ومساعدة من موسكو، وعلاوة على ذلك، كانت لندن تأمل أيضا أن يستفيد اقتصادها بطريقة ما من العلاقات الاقتصادية مع يوغوسلافيا، ومن ناحية أخرى، تبنى مجلس الأمن القومي الأمريكي (NSC) وتوصية جورج ف. كينان George F. Kennan's موظف تخطيط السياسات Policy Planning Staff s (PPS) في تقرير مجلس الأمن القومي رقم 18 الذي اقترح أن يتلقى تيتو مساعدات اقتصادية عاجلة إذا طلب ذلك[28].

سياسة الرئيس ترومان تجاه الانفصال اليوغوسلافي

كانت الولايات المتحدة ترغب في استخدام الاقتصاد اليوغوسلافي ليكون نموذج يوضح للبلدان الشيوعية الأخرى إلى أي مدى يمكن أن تصبح مزدهرة إذا ما دخلت في اتفاقيات تجارية مع الغرب. على سبيل المثال، خلصت سياسة وزارة الخارجية الأمريكية بشأن يوغوسلافيا إلى أن ... "[يمكن ليوغوسلافيا] أن تقدم مثالاً لتلك العناصر غير الراضية عن سياسة موسكو في الأحزاب الشيوعية في دول الكومينفورم عما قد يكون لديهم أيضا إذا شرعوا واتخذوا مسارا ممثلا لمسار تيتو."[29] .

وبدأت المساعدات الأمريكية الأولى ليوغوسلافيا بعد وقت قصير من قرار الكومينفورم، حيث سرعان ما أفرجت الولايات المتحدة عن احتياطيات الذهب اليوغوسلافية التي كانت مودعة في الولايات المتحدة خلال الحرب العالمية الثانية، وكانت هناك علامة أخرى سابقة على ذلك تمثلت في بيع واشنطن ولندن من خمسين إلى ستين ألف طن من النفط الخام إلى يوغوسلافيا في يوليو 1948 [30] .

وكانت سياسة الاحتواء الأمريكية قد قيدت التجارة مع أوروبا الشرقية، كما حظر مجلس الأمن القومي منح تراخيص تصدير أسلحة أو معدات عسكرية لأوروبا الشرقية ويوغوسلافيا في أواخر عام 1947 وأوائل عام 1948، غير أنه مع سبتمبر 1948 نصحت السفارة الأمريكية في بلجراد برفع قيود تصدير الأسلحة عن يوغوسلافيا. واقترح، فوي ديفيد كوهيلر Foy David Kohler [31]–القائم بالأعمال الأمريكي في الاتحاد السوفيتي– أنه يجب على الغرب أن يوسع التجارة مع يوغوسلافيا لأن تلك المساعدة ستؤدي إلى زيادة وتعميق الصدع بين تيتو وستالين، ويشجع غير الشيوعيين في البلدان التابعة للاتحاد السوفيتي على الانفصال عن موسكو، وتبنى مجلس الأمن القومي والرئيس ترومان توصية كوهيلر[32] .

وخلال تلك الفترة، سعت يوغوسلافيا إلى تطوير علاقاتها التجارية مع الولايات المتحدة، حيث أرادت الحصول على معدات غربية متطورة بعد رفض الاتحاد السوفيتي إرسال مثل تلك المعدات إلى بلجراد بعد قرار الكومينفورم، ولذلك وافقت واشنطن على تصدير سلع بقيمة 12 مليون دولار إلى بلجراد خلال الفترة (مارس – ديسمبر) 1948. وخلال الفترة (يناير – 25 مارس) 1949 وافقت الولايات المتحدة على تصدير سلع أخرى بقيمة 11 مليون دولار([33] .

ولأهمية يوغوسلافيا في السياسة الخارجية الأمريكية، سعت واشنطن لتعزيز علاقاتها مع بلجراد، لذا ليس من الغرابة أن يستغل ترومان تخلي السفير الأمريكي في بلجراد، كافنديش ويلز كانون[34] Cavendish Wells Cannon عن منصبه لأسباب صحية في 19 أكتوبر ١٩٤٩، ليرشح جورج فينابل ألين[35] George Venable Allen بديلا عن السفير، بوصفه "دبلوماسي من الدرجة الأولى"، كونه كان سفيرة لبلاده في إيران، فضلا عن ذلك فإنه شغل منصب مساعد وزير الخارجية للشئون العامة، ولم يقتصر الأمر على ترحيب ترومان بالسفير الأمريكي الجديد حسب، بل إن تيتو نفسه أعرب بدوره عن سروره وامتنانه للإدارة الأمريكية باختيار ألين سفير للولايات المتحدة الأمريكية في يوغوسلافيا، إذ عد هذه الخطوة عملا يصب في تحسين التعاون وتوثيق العلاقات بين البلدين[36].

وانسجاما مع السياسة الأمريكية في دعمها للحكومة اليوغوسلافية، كان لحكومة واشنطن دور مهم في حصول يوغوسلافيا على مقعد في مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة؛ ففي الانتخابات التي تمت في الأمم المتحدة في العشرين من أكتوبر ١٩٤٩ ، حول إشغال مقعد لدول شرق أوروبا في المجلس، جرت منافسة حادة بين تشيكوسلوفاكيا، المرشحة من قبل الاتحاد السوفيتي والمدعومة بقوة منه، وبين يوغوسلافيا التي حصلت على الدعم والتأييد المطلق من الحكومة الأمريكية، إذ أسفرت نتائج الانتخابات أخيرة عن فوز يوغسلافيا بمقعد عضو غير دائم في مجلس الأمن[37].

على الرغم من حصول يوغوسلافيا على العضوية غير الدائمة في مجلس الأمن فقد استمر قلق الإدارة الأمريكية بشأن احتمالية تعرض بلجراد لغزو محتمل من قبل الكتلة الشيوعية؛ فقد أكد تقرير مجلس الأمن القومي الصادر في السابع عشر من نوفمبر 1949، أن نجاح السوفييت في القضاء على الحكومة اليوغسلافية، وإبدالها بحكومة مولية لموسكو، من شأنه أن يمثل تهديدا لأمن اليونان وإيطاليا، ويعد انقلاب سياسي بالنسبة للولايات المتحدة، ودول أوروبا الغربية، ويعوق كل الاحتمالات للاتفاق اليوغسلافي – الإيطالي لحل مشكلة تريستا، وان السيطرة السوفيتية على الأراضي اليوغوسلافية، لها عواقب وخيمة بالنسبة لليونان، لأنه سيجدد الحرب الأهلية اليونانية (1946 – ١٩٤٩)[38]، ونتيجة لذلك، قد تتعرض كل المكاسب التي حققتها الولايات المتحدة الأمريكية في أوروبا الوسطى والغربية، وفي اليونان، خلال العامين الماضيين للخطر. لذا أوصى التقرير على ضرورة تشجيع استمرار مقاومة تيتو لموسكو من خلال مد النظام اليوغسلافي بالمساعدات الاقتصادية، وفي حالة تعرض نظام تيتو إلى هجوم سوفيتي مباشر أو غير مباشر، فيجب مد الحكومة اليوغسلافية بالإمدادات العسكرية[39]. وبذلك فقد أصبحت الإدارة الأمريكية تدرك جيدا أهمية علاقتها بتيتو، وضرورة المحافظة على صموده أمام التهديد السوفيتي.

ومن جانبها لم تكن الحكومة اليوغوسلافية مستعدة لأن تفرض عليها الإدارة الأمريكية شروطا سياسية، مقابل المساعدات الاقتصادية التي تتلقاها من الأخيرة، فبمناسبة الحملة الانتخابية لمجلس الشعب اليوغوسلافي التي تقرر إجراءها في مارس ١٩٥٠، ألقى جوزيف تيتو خطابا في الثامن عشر من فبراير 1950م، أكد فيه على أن يوغوسلافيا لن تنضم إلى أي من المعسكرين الشرقي أو الغربي، ولن تسمح بالتدخل في شئونها الداخلية، مشيرة إلى أنه إذا قررت بلجراد الاعتراف بأي حكومة كانت، فأنها ستفعل، حتى وإن كان ذلك الاعتراف كفيلا بقطع المساعدات الغربية عنها. ونتيجة لهذا الخطاب فقد توصل السفير الأمريكي في بلجراد ألين، إلى أن تيتو كان يقصد إرسال إشارات غير مباشرة إلى الحكومة الأمريكية، بسبب موقفها الرافض للاعتراف اليوغوسلافي المحتمل بنظام هوشي منه، وأن يوغوسلافيا سترفض المساعدات الاقتصادية الأمريكية، إذا تم ربطها بشروط سياسية، وستبذل جهودها للاعتماد على نفسها[40].

وعلى الرغم من محاولة الحكومة الأمريكية منع النظام اليوغوسلافي من الاعتراف بالحكومة الفيتنامية الجديدة، إلا أن الحكومة اليوغوسلافية لم تبال بتلك الاعتراضات، ففي الخامس والعشرين من فبراير ١٩٥٠ اعترفت الحكومة اليوغوسلافية بنظام الحكم الجديد في فيتنام[41]. وبهذا الاعتراف أكد تيتو أنه لم يكن يبالي بما تحاول أن تفرضه عليه الإدارة الأمريكية من خلال جعل السياسة الخارجية اليوغوسلافية، موالية للمصالح الغربية، وتسير على وفق ما تبغيه وزارة الخارجية الأمريكية.

ولتدارك الخلاف الذي قد يقع بين حكومتي واشنطن وبلجراد، أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية في الحادي عشر من مارس ١٩٥٠، توجهاتها إلى سفارتها في بلجراد، للتباحث مع المسئولين اليوغوسلاف، بشأن المسائل التي قد تسبب سوء الفهم بين الجانبين، التي تتمثل في: التأكيد على السببين الرئيسين للولايات المتحدة الأمريكية في مساعداتها الاقتصادية ليوغسلافيا، إذ يكمن السبب الأول في دعم جهود يوغوسلافيا للحفاظ على استقلالها في مواجهة الضغوط السياسية والاقتصادية من الكتلة الشيوعية. أما السبب الثاني فهو لتطوير التجارة بشكل متبادل بين البلدين. وإن الحكومة الأمريكية لا تسعى لاستغلال مساعداتها الاقتصادية إلى يوغوسلافيا لتحقيق مكاسب سياسية، لذا فإن الاختلافات في الفلسفة السياسية والاقتصادية الموجودة بين النظام الأمريكي ونظيره الشيوعي يجب ألا تؤثر في العلاقات بين البلدين، والتي يجب أن تكون قائمة على أساس الاحترام المتبادل لكل منهما ضمن إطار مبادئ الأمم المتحدة وأهدافها. وأن عدم اشتراك يوغسلافيا في برنامج الانتعاش الأوربي (مشروع مارشال) ، ليس معناه تجاهل الحكومة الأمريكية للمشاكل الاقتصادية في يوغسلافيا، بل أن الحكومة الأمريكية على استعداد لمناقشة تلك المشاكل مع ممثلين عن الجانب اليوغوسلافي[42].

ومن الملاحظ أن الحكومة اليوغوسلافية كانت تدرك جيدا أهمية المحافظة على علاقاتها مع الحكومة الأمريكية، ولاسيما في الجانب الاقتصادي، لذا سعى تيتو إلى تخفيف حدة التوترات أيضا مع الحكومة الأمريكية، فخلال خطاب ألقاه تيتو في السابع والعشرين من أبريل ١٩٥٠، أمام الدورة الجديدة لمجلس الشعب اليوغوسلافي، وفي مؤتمره الصحفي في اليوم التالي، أشار تيتو إلى أنه يسعى إلى توثيق علاقاته مع منظومة الدول الغربية، ولاسيما مع الدول المجاورة ليوغوسلافيا، وان إقامة العلاقات الاقتصادية وتطويرها يمكن أن تساهم في إيجاد الحلول للمشاكل المتنازع عليا[43]. لهذا لم تأت هذه النغمة في خطاب تيتو اعتباطا، بقدر ما كان يعبر عن دهاء كبير للأخير، لأنه كان يدرك جيدا أن الحكومة الأمريكية كانت تسعى دائما، من خلال علاقتها بالنظام اليوغوسلافي، إلى إزالة الخلافات بين بلجراد وبين روما من جهة، وبين يوغوسلافيا واليونان من جهة أخرى، وبالتأكيد أن إشارة خطاب تيتو إلى الدول الغربية المجاورة كان يقصد بها هاتان الدولتان.

هذا ما كانت حكومة واشنطن تحاول الوصول إليه، من خلال جعل النظام اليوغوسلافي يرتبط بعلاقات تجارية وسياسية مع الدول الغربية، وكان الأهم بالنسبة للإدارة الأمريكية، تحسن العلاقات بين يوغسلافيا وكلا من إيطاليا واليونان، أما بالنسبة لإيطاليا فقد أولت حكومة واشنطن تلك المسألة أهمية خاصة، لما لها من

انعكاسات إيجابية على سياسات الدول الغربية بشكل عام، وسيساعد في حث الدول الغربية على تقديم المساعدات العسكرية إلى يوغوسلافيا، ناهيك عن العامل الجغرافي المهم المتعلق بجوار البلدين لبعضهما البعض، الذي سيسهل حتما مساعدتها عبر الأراضي الإيطالية في حال تعرض بلجراد لهجوم سوفيتي، إلا أن الحكومة الأمريكية كانت تدرك أن كل ذلك لم يكن ممكنة آنذاك، في ظل وجود مشكلة إقليم تريستا والتي تحول دون أي تحسن في العلاقات بين إيطاليا ويوغوسلافيا(44).

مثلت التطورات الإيجابية في العلاقات الثنائية بين يوغوسلافيا واليونان، أمرا في غاية الأهمية بالنسبة للإدارة الأمريكية، لأن الخلاف اليوناني – اليوغوسلافي كان يعد إحدى أهم العقبات في نجاح محاولات الإدارة الأمريكية لربط يوغوسلافيا سياسية وعسكرية واقتصادية مع الدول الغربية، ناهيك عن أن دعم الإدارة الأمريكية لنظام تيتو في ظل وجود الخلافات بينه وبين اليونان، كان يسبب إحراجا كبيرا لها، سواء كان ذلك داخليا أمام الكونجرس والرأي العام الأمريكي، أو خارجية بوصف اليونان كانت –آنذاك– إحدى الدول التي تسعى الحكومات الغربية للمحافظة عليها أمام التحديات الشيوعية.

أثارت الاستعدادات العسكرية التي قام بها السوفييت عام 1950 حفيظة الإدارة الأمريكية، ورأت فيها استعدادا لغزو يوغوسلافيا، في وقت لم يكن تيتو قد طلب بعد أي مساعدات عسكرية من الحكومة الأمريكية، التي أكملت من جانبها تقييمها خلال شهر مايو ١٩٥٠ للاحتياجات العسكرية للنظام اليوغوسلافي، وأخذت حكومة واشنطن على عاتقها مناقشة تلك الاحتياجات مع الحكومتين الفرنسية والبريطانية، إذ اتفق الجميع على تقديم المساعدات العسكرية ليوغوسلافيا، في حال طلب الأخيرة ذلك(45). إلا أن تيتو كان يدرك جيدا أن طلب المساعدات العسكرية من الدول الغربية، يختلف تماما عن طلبه للمساعدات الاقتصادية، لأن المساعدات الأخيرة كانت تؤخذ لأجل تدعيم واستقرار الاقتصاد اليوغسلافي، في ظل الحصار المفروض عليها من الكتلة الشيوعية، أما المساعدات العسكرية، فبالتأكيد أنها لن تستخدم ضد الدول الغربية، وإنما قدمت لتكون موجهة باتجاه الاتحاد السوفيتي والدول الدائرة في فلكه، وهذا ما لم يرغب به النظام اليوغوسلافي، الذي حاول البقاء قدر استطاعته خارج نطاق دائرة الحرب الباردة.

وفي حين بلغ التهديد العسكري السوفيتي أوجه نحو يوغوسلافيا، اندلعت الحرب في آسيا، إذ قامت كوريا الشمالية بمهاجمة كوريا الجنوبية(46) يوم الخامس والعشرين من يونيو ١٩٥٠(47). ولأجل بحث تلك المسألة، عقد مجلس الأمن الدولي جلسته في اليوم نفسه، وفي ظل غياب ممثل الاتحاد السوفيتي جاكوف مالك Jakov Malik، عن الجلسة، حاول المندوب الأمريكي وارن أوستن Warren Austin، حث المجلس على إصدار قرار يشجب الهجوم الذي قامت به قوات كوريا الشمالية، في وقت رفض فيه نائب المندوب اليوغوسلافي في مجلس الأمن، حذر في شجب هجوم كوريا الشمالية، واقترح سماع رأي الجانبين المتحاربين والسماح لممثل كوريا الشمالية بحضور جلسات المجلس وإبداء رأيه، إلا أن هذا المقترح تم رفضه، بسبب

معارضة ست دول له، في حين امتنع ممثلو كل من مصر والهند والنرويج عن التصويت عليه، ومع ذلك أصدر مجلس الأمن في اليوم نفسه قرارا شجب فيه الهجوم المسلح الذي قامت به قوات كوريا الشمالية، وطالب بوقف الأعمال العدوانية من كلا الجانبين، وانسحاب القوات الكورية الشمالية إلى خط عرض ٣٨°، ودعوة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى تنفيذ هذا القرار، والامتناع عن دعم كوريا الشمالية . ومن الجدير بالذكر أن يوغسلافيا هي الدولة الوحيدة التي امتنعت عن التصويت على هذا القرار[48].

وفي ضوء تطورات الحرب الكورية أصدر ترومان أوامره لإعادة النظر في السياسة الأمريكية تجاه يوغسلافيا والمناطق الساخنة الأخرى، إذ عقد مجلس الأمن القومي الأمريكي اجتماعا في الثامن والعشرين من يونيو ١٩٥٠ لهذا الغرض، وكانت النتيجة النهائية للاجتماع هي الموافقة على التريث في إحداث أي تغييرات في السياسة الأمريكية تجاه يوغوسلافيا[49]

وفي العشرين من يوليو ١٩٥٠، أعرب السفير اليوغوسلافي خلال لقائه مع ايرنست جروس Ernest A. Gross، نائب ممثل الولايات المتحدة في الأمم المتحدة، عن قلقه من احتمالات تعرض بلاده لخطر الغزو من دول الكتلة الشيوعية، التي أخذت " تزعم أن يوغوسلافيا تستعد للعدوان على جيرانها بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية، وأن المئات من الضباط الأمريكيين يدربون الجيش اليوغوسلافي، مضيفا أن الحكومة اليوغوسلافية قررت يوم السابع عشر من يوليو 1950، دعوة الجماعات والأفراد الذين ينتمون إلى حركات السلام العالمية لزيارة يوغوسلافيا، لغرض البحث بصورة مباشرة عن أية قواعد عسكرية تابعة للدول الأجنبية على الأراضي اليوغوسلافية، وللتأكد أيضا إذا كانت يوغوسلافيا تستعد لعمليات "عدوانية" ضد الدول المجاورة[50].

واستمرارا لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية في دعمها للاقتصاد اليوغوسلافي، فقد وافق بنك التصدير والاستيراد في العاشر من أغسطس ١٩٥٠، على إصدار ائتمان بقيمة 15 مليون دولار ليوغسلافيا، لأجل تمويل شراء بعض المواد، والآلات، والمعدات والخدمات الأساسية، لتدعيم الاقتصاد اليوغسلافي. وفي اليوم التالي تم إبلاغ السفير اليوغوسلافي في واشنطن، فلاديمير بوبوفيتش Vladimir Popovic، بذلك وتم التوقيع على الاتفاق في واشنطن[51].

في غضون ذلك كانت الحكومة البريطانية قد دعت الحكومتين الأمريكية والفرنسية إلى عقد لجنة ثلاثية بشأن تقديم المساعدة العسكرية إلى يوغسلافيا، وقد وافقت الحكومتان على ذلك[52]، وخلال شهر أكتوبر 1950 أصدرت اللجنة تقريرا نهائية نص على أن يوغوسلافيا بحاجة إلى بعض المعدات العسكرية التي تحتاجها في تنظيم الخطط في أوقات السلم، فضلا عن حاجتها الطارئة إلى أنواع من الأسلحة العسكرية التي يمكن أن تحتاجها في حالات معينة[53].

أبدت الحكومة الأمريكية من ناحية أخرى قلقها من تأثر المؤسسة العسكرية اليوغوسلافية على ارتباك الاقتصاد اليوغوسلافي، والذي سيؤدى –دون شك– إلى الحد من قدرة النظام اليوغوسلافي في المحافظة على

استقلاله والدفاع عن نفسه، لذا سارعت الحكومة الأمريكية لتدارك الأمر، وبعد مناقشات جرت بين السفير الأمريكي في بلجراد ألين ونائب وزير الخارجية اليوغوسلافية، ليو ميتس leo Mates، خلال شهر نوفمبر ١٩٥٠، بشأن تقديم مساعدات أمريكية إلى الحكومة اليوغوسلافية(54)،

وفي الحادي والعشرين من نوفمبر ١٩٥٠ تم الاتفاق في بلجراد، على توفير المساعدة الغذائية الأمريكية للقوات المسلحة اليوغوسلافية، وفقا لعدد من الشروط منها: تتعهد الحكومة اليوغوسلافية باستخدام هذه المساعدات لتعزيز أهداف الأمم المتحدة، وتقوية دفاعات القوات المسلحة اليوغوسلافية، وتتعهد الحكومة اليوغو سلافية بعدم إعطاء أي شيء من تلك المساعدات إلى أي دولة أخرى، دون موافقة الحكومة الأمريكية، على أن تقدم الحكومة اليوغوسلافية إلى نظيرتها الأمريكية، ما تحتاج إليه من مواد أولية ومواد نصف مصنعة، والتي تتوفر في يوغوسلافيا، وتشح في الولايات المتحدة الأمريكية، وكذا استعداد الحكومة اليوغوسلافية لإجراء التسهيلات اللازمة للنفقات الأمريكية التي قد تحدث جراء هذه الاتفاقية(55).

وفي السادس من يناير 1951، وقع ألين –السفير الأمريكي– ونائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية اليوغوسلافي كارديلج اتفاقا في بلجراد، بشأن توزيع المساعدات الغذائية الأمريكية إلى يوغسلافيا(56)، بشروط منها: إعطاء الدعاية الكاملة لأهداف المساعدات التي ستقدم وفقا لهذا الاتفاق، من قبل الحكومتين الأمريكية واليوغسلافية، على أن تسمح حكومة يوغسلافيا وتسهل كل شيء لحرية تنقل الممثلين عن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية دون قيود، والمعينين حسب الأصول لهذا الغرض من قبل سفير الولايات المتحدة الأمريكية لدى يوغسلافيا، للمراقبة والإشراف على تقديم المساعدات، وتقديم التقارير عن الاستلام والتوزيع في يوغسلافيا للسلع وغيرها من المساعدات المتوفرة بموجب هذا الاتفاق(57).

وقد اشترطت واشنطن أن توفر الحكومة اليوغسلافية لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية عملة يوغسلافيا المحلية التي قد تكون مطلوبة من قبل حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لتلبية نفقاتها في يوغسلافيا لأجل إدارة وتشغيل برنامج المساعدات المقدمة وفقا لهذا الاتفاق، وكذا السلع وغيرها من المساعدات المتاحة وفقا لهذا الاتفاق والتجهيزات المتشابهة المنتجة محلية أو المستوردة من مصادر خارجية سيتم توزيعها بشكل عادل بين أفراد شعب يوغسلافيا دون تمييز بسبب العرق أو المعتقد السياسي أو الديني(58).

وبهذا اتضح دور المساعدات الاقتصادية، في العلاقات الثنائية بين الحكومتين الأمريكية واليوغسلافية، ومع استمرار التهديد السوفييتي للنظام اليوغسلافي، أصبح الأخير بحاجة أكثر إلى المساعدات العسكرية الأمريكية، وعلى الرغم من تحفظ وتردد اليوغوسلاف لطلب الأسلحة الأمريكية، إلا أنهم رضخوا أخيرة للواقع، وبذلك فقد بدأت مرحلة أخرى من العلاقات السياسية بين الجانبين، كان للمساعدات العسكرية الأمريكية، الأثر الكبير فيها.

سياسة الرئيس ترومان تجاه الانفصال اليوغوسلافي

وفى 8 يناير 1952بعد أن وقع السفير الأمريكي ألين ونائب رئيس الوزراء اليوغوسلافي كارديلج على اتفاقية التعاون الاقتصادي[59]، كانت الاتفاقية تعد تتويجا لكفاح يوغوسلافيا للتغلب على حصار الكومينفورم. وأكدت الاتفاقية أن يوغوسلافيا عملت كشريك على قدم المساواة واحترام السيادة"[60]. وقد نصت الاتفاقية أنها ستبقى سارية المفعول حتى عام 1955، وأنه لا توجد بنود سرية، والأهم من ذلك هو حقيقة أن هذه الاتفاقية يمكن أن تكون بمثابة نموذج" لاتفاقات اقتصادية أخري في المستقبل مع دول الكتلة الشرقية[61] .

ونتيجة للضغوط اليوغوسلافية قامت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا بعقد اتفاقية ثلاثية لتغطية عجز النقد الأجنبي في يوغوسلافيا حتى 120 مليون دولار للسنة المالية 1952، وغطت الولايات المتحدة 78 مليون دولار وبريطانيا العظمى 27.6 مليون دولار، وفرنسا 14.4 مليون دولار، وحصل ترومان على الإذن بالمنحة الأولى من خلال رسالته إلى الكونجرس في 7 نوفمبر 1951، لإخطارهم باستخدام الأموال بموجب قانون الأمن المتبادل لعام 1951[62] .

استمر التنسيق بين القوى الغربية لدعم يوغوسلافيا حتى عام 1953، من خلال الاتفاقية الثلاثية حيث قدم الغرب نحو 99 مليون دولار لمساعدة لبلجراد، وقد ساهمت الولايات المتحدة بأغلبية الصندوق بتقديم 78 مليون دولار، وقد لعب التنسيق الثلاثي قاعدة مهمة في تخفيف العبء المالي الأمريكي على يوغوسلافيا وامتنع اليوغوسلاف عن طلب قروض صغيرة[63] ، غير أنه مع أوائل عام 1954، قررت بريطانيا عدم منح أي مزيد من المساعدات لبلجراد وإنهاء الاتفاقية الثلاثية[64].

وقد خرجت الدراسة بعدد من النتائج منها:

أثبتت الدراسة أن توتر العلاقات اليوغوسلافية الأمريكية عقب الحرب العالمية الثانية ترجع إلى عدد من الأسباب منها: محاولة واشنطن إعادة الملك بيتر ليوغوسلافيا متجاهلة رغبات الشعب اليوغوسلافي، وكذلك وجود مجرمي الحرب اليوغوسلاف الذين فروا إلى البلاد الغربية. ووصف الصحف الغربية لتيتو بأنه عميل سوفيتي، ورفض فك الأموال المجمدة ليوغوسلافيا لدى واشنطن، وأخيرا موقف الولايات المتحدة من أزمة تريستا، وتأزم الموقف أكثر بإسقاط يوغوسلافيا لعدد من الطائرات الأمريكية على الأراضي اليوغوسلافية.

أظهرت الدراسة أن الاتحاد السوفيتي نظر بعين الشك والارتياب إلى النشاط اليوغوسلافي في الكتلة الشرقية، وبصفة خاصة إلى المعاهدات التي عقدها تيتو مع تلك الدول، حيث رأى ستالين فيها تمهيدا لقيام الاتحاد الفيدرالي البلقاني، ويبدو من سياق الأحداث أن رغبة ستالين وإصراره على معاملة يوغوسلافيا كدولة تابعة له لم يكن ليتماشى مع شخصية تيتو ورغبة زعماء الحزب الشيوعي اليوغوسلافي، والذين خاضوا غمار الحرب، وحرروا بلادهم قبل نزول القوات السوفيتية إليها.

اتضح من الدراسة مدى التعنت السوفيتي تجاه يوغوسلافيا من قبل ستالين وضرورة إخضاع تيتو وأعضاء هيئة الحزب الشيوعي اليوغوسلافي المعارضين للهيمنة السوفيتية، وعقب فشل ستالين في ذلك عقد اجتماع للكومينفورم بغرض النظر في حالة الحزب الشيوعي اليوغوسلافي، وقد تبني الكوميتفورم في ٢٨ يونيو 1948 قرار ضد الحزب الشيوعي اليوغوسلافي بإدانة زعامة الحزب لاتباعها سياسة معادية تجاه الاتحاد السوفيتي، وكذلك لانتهاكه نظرية الماركسية، وبذلك تم طرد بلجراد من الكتلة الشيوعية، بعدما رفض تيتو الانصياع لقرارات موسكو بفرض السيطرة والهيمنة السوفيتية على السياسة الداخلية والخارجية ليوغوسلافيا.

اتضح من الدراسة أن الولايات المتحدة عقب قرار الكومنفورم بطرد بلجراد أرادت استخدام يوغوسلافيا كوسيلة لتعطيل وضرب الحركة الشيوعية، ولذلك كان يجب عليهم الحفاظ على اقتصاد بلجراد ثابتا، وهكذا فكرت الولايات المتحدة الإبقاء على تيتو واقفا على قدميها بعد قرار الكومينفورم.

أكدت الدراسة أن الولايات المتحدة كانت ترغب في استخدام الاقتصاد اليوغوسلافي ليكون نموذج يوضح للبلدان الشيوعية الأخرى إلى أي مدى يمكن أن تصبح مزدهرة إذا ما دخلت في اتفاقيات تجارية مع الغرب.

كانت سياسة الولايات الأمريكية بشأن يوغوسلافيا إلى أن ... "[يمكن ليوغوسلافيا] أن تقدم مثالاً لتلك العناصر غير الراضية عن سياسة موسكو في الأحزاب الشيوعية في دول الكومينفورم عما قد يكون لديهم أيضا إذا ما شرعوا واتخذوا مسارا ممثلا لمسار تيتو، والانفصال عن الاتحاد السوفيتي.

هوامش الدراسة :

(1) Coenen-Huther: Jacques : Bulgaria at the Crossroads. Nova Publishers, 1996, p. 134.

(2) إبراهيم حسن حنبل: تيتو ، حياته وسياسته مكتبة النهضة بالفجالة، القاهرة، 1957، ص٩٩، ص ص ١٠٦-١٠٧.

(3) عند الخط في منطقة تريستا الذي يفصل بين قوات الاحتلال اليوغوسلافية عام 1945 الموجودة في المنطقة (ب)، وبين قوات الاحتلال الإنجليزية الأمريكية في المنطقة (أ) في إقليم فينيسيا جوليا، وذلك حتى يتقرر مصير هذا الإقليم في معاهدات الصلح. شريف محمد عبد الجواد: التطور السياسي في يوغوسلافيا (1939 – 1961)، دار المعرفة، المنيا، 2021، ص 163.

(4) شريف محمد عبد الجواد: المرجع السابق، ص 163.

(5) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف البلدان، محافظ يوغوسلافيا، فيلم رقم ٨٠، محفظة رقم ١١٨، ملف رقم 1، المفوضية الملكية المصرية بمدينة بلجراد، من القائم بالأعمال بالنيابة إلى وكيل وزارة و الخارجية، بشأن: إسقاط الطائرتين الأمريكيتين في 9 و19 أغسطس فوق الأراضي اليوجوسلافية، بتاريخ 26 أكتوبر 1946، سرى

(6) R.U.S., 1946, Vol. VI, Eastern Europe, The Soviet Union, The Ambassador in Yugoslavia (Patterson) to the Secretary of State, Belgrade, January 4, 1946, Secret, P.867.

([7]) F.R.U.S., 1946, Vol. VI, Eastern Europe, The Soviet Union., The Acting Secretary of State to the Ambassador in Yugoslavia (Patterson), Washington, January 12, 1946, Secret, P.868.

([8]) De Santis (Hugh),In Search of Yugoslovio; Anglo-American Policy and Policy-making 1940-45, Journal of Conten»porary History (SAGE, London and Beverly Hills). Vol. 16 (1981), P. 541

([9]) U.S. Department of State, *Bulletin*,Vol. XV (1946), p. 417.

([10]) The New York Times, August 20, 1946, p. 1.

([11]) James P. Byrnes, Speaking Frankly (New York: Harper & Brothers, 1947, p. 145.

([12]) loc. Cit.

([13]) Foreign relations of the United States, 1946. Eastern Europe, the Soviet Union Volume VI 1946, p. 61.

([14]) ابراهيم حسن حنبل: المرجع السابق، ص ص ١١-١١١.

([15]) نفسه، ص ١١٢.

([16]) بطرس بطرس غالي: بطرس بطرس غالي: السلام السوفيتي في أوروبا الشرقية، مطبعة جامعة القاهرة، 1954، ص ص 4 ٢٧.

([17]) عوض جمعه رضوان: يوغوسلافيا وصراع القوميات، دار الجماهرية للنشر والتوزيع، مصرته، ، ص ص ٣٠-٢٩.

([18]) جورج مارشال George C. Marshall (١٨٨٠- ١٩٥٩): ضابط وسياسي أمريكي، ولد بمدينة يونيفتان Uniontown بولاية بنسلفانيا، تخرج من المعهد العسكري بولاية فرجينيا عام ١٩٠١. اختاره الرئيس روزفلت عام ١٩٣٩ لتولي منصب رئيس أركان الجيش الأمريكي. تولي وزارة الخارجية في يناير 1947، وفي يونيو من نفس العام أعلن عن مشروع مارشال لإنعاش أوروبا. للمزيد انظر مايكل لي لانج: 100 قائد عسكري، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، 1999م، ص ص 96- 98.

([19]) عبد الحميد البطريق: التيارات السياسية المعاصرة ، (1815 – 1960)، المركز العربي للبحث والنشر، القاهرة ، 1982، ص496.

([20]) هاري ترومان: ولد في عام ١٨٨4 بولاية ميسوري بالولايات المتحدة الأمريكية، وقد أصبح نائبا عنها بمجلس الشيوخ من ١٩٣٠- ١٩٤٥، تولى منصب نائب الرئيس الأمريكي، وعقب وفاة روزفلت في عام 1945 تولى ترومان الرئاسة صدر في عهده مبدا ترومان في مارس ١٩٩٧ لمكافحة الشيوعية، وكذلك برنامج الإنعاش الأوروبي أو ما يعرف بخطة مارشال، كما تم في عهده تأسيس حلف شمال الأطلنطي عام 1949. وقد استمر ترومان رئيسا للولايات المتحدة حتى عام ١٩٥٣. لمزيد من التفاصيل انظر: محمد شفيق غربال: المرجع السابق، ص 508.

([21]) شريف محمد عبد الجواد: المرجع السابق، ص 163.

([22]) Stavrianos, L.: Balkan Federation: A History of the Movement Toward Balkan Unity in Modern Times. (Hamden, CT: Archon Books), 1964, P. 132.

([23])Ramet, Pedro: Religion and Nationalism in Soviet and East European Politics. Duke University Press, 1989, p.374.

([24]) إبراهيم حسن حنبل: المرجع السابق، ص ص ١١٩- ١٢٠.

([25]) Coenen-Huther: Jacques : Bulgaria at the Crossroads. Nova Publishers, (1996).. p. 168.

([26]) F.R.U.S, 1948, Vol. IV, Eastern Europe, The Soviet Union, Editorial Note, P.1075., Bilainkin (George), Op. Cit. p. 207,

([27]) Beatrice Heuser, Western •Containment' Policies in the Cold War: The Yugoslav Case 1948-53 (New York: Routledge 1989), 81.

(28) FRUS 1949 5:941.

(29) Loc. Cit.

(30) FRUS 1949 5:29, 899, 903, 923; John Campbell, Tito's Separate Road (New York: Harper & Row, 1967), 17; Lorriane Lees, "The American Decision to Assist Tito, 19481949," Diplomatic History 2 (1978): 407-22; FRUS 1948 4:1093-95.

(31) فوي ديفيد كوهلر (15 فبراير 1908 – 23 ديسمبر 1990) كان دبلوماسيا أمريكيا وكان سفير الولايات المتحدة لدى الاتحاد السوفيتي خلال أزمة الصواريخ الكوبية، التحق بجامعة توليدو وجامعة ولاية أوهايو، حيث تخرج عام 1931 بدرجة البكالوريوس في الدراسات الأجنبية، التحق بالسلك الدبلوماسي وخدم في وندسور (كندا)، وبلجراد (يوغوسلافيا)، وبوخارست (رومانيا). وأثينا (اليونان)، القاهرة (مصر)، فيتنام، وبوليفيا، وفي نهاية الحرب العالمية الثانية، شغل كوهلر منصب مساعد رئيس قسم شئون الشرق الأدنى في وزارة الخارجية، درس كوهلر اللغة الروسية في جامعة كورنيل في عام 1946 ثم قام بأول عمل له في موسكو في الفترة (1947 – 1949) حيث عمل مع السفير والتر بيدل سميث، عينه الرئيس جون كينيدي سفيرا لدى الاتحاد السوفيتي، وفي غضون أسابيع قليلة بدأت أزمة الصواريخ الكوبية ووجد كوهلر نفسه منخرطا في نزع فتيل أزمة دولية خطيرة، توفي في 23 ديسمبر 1990.

Mayers, David (1995). The Ambassadors and America's Soviet Policy. New York and Oxford: Oxford University Press. p. 213

(32) Bennett Kovrig, The Myth of Liberation (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1973), 92-3; USNA, NSC 15/1: FRUS 1949 5:78, 208; 855-56, 892; FRUS 1948 4:1106; USNA, NSC 18/2.

(33) FRUS 1948 4:1105, 1106; FRUS 1949 5:883.

(34) دبلوماسي أمريكي ولد عام 1895 . عمل خلال الحرب العالمية الثانية مساعدة لرئيس قسم شؤون جنوب أوربا في وزارة الخارجية الأمريكية، وشغل منصب سفير الولايات المتحدة الأمريكية إلى يوغسلافيا منذ عام 1947، وأصبح وزيرة مفوضة في سوريا خلال عامي ١٩٥٠ – ١٩٥٢، وسفيره في البرتغال منذ عام 1952 حتى عام 1953، وخلال ذلك العام أصبح سفيرة لحكومته في اليونان وبقي كذلك حتى عام 1956، وبحلول تلك السنة كان قد شغل منصب السفير الأمريكي في المغرب حتى عام 1958، توفي عام ١٩٩٢. للمزيد من التفاصيل ينظر : Wikipedia , The Free Encyclopedia , Cited in : http://en.wikipedia.org /wiki/Cavendish_ W. Cannon.

(35) ولد في دورهام بولاية نورث كارولاينا عام 1903. حصل على شهادة الماجستير في العلاقات الدولية من جامعة هارفارد عام ١٩٢٩. بدأ مسيرته الدبلوماسية عام ١٩٣٠ عندما عمل نائبا للقنصل الأمريكي في جامايكا، وفي عام 1931 أصبح

نائبا للقنصل الأمريكي في شنغهاي، وأصبح سفير للولايات المتحدة الأمريكية في إيران خلال الأعوام 1946 – ١٩٤٨، ثم شغل منصب مساعدة لوزير الخارجية الأمريكية للشؤون العامة خلال عامي 1948 – ١٩٤٩، بعدها أصبح سفيرة للولايات المتحدة الأمريكية في يوغوسلافيا خلال الأعوام ١٩٥٣–١٩٤٩، ثم شغل منصب السفير الأمريكي في نيبال والهند خلال الأعوام 1953–1955، وخلال عامي 1956 – 1957 أصبح السفير الأمريكي في اليونان، وفي عام 1957 شغل منصب مدير وكالة الإعلام الأمريكية لغاية عام 1960، وتوفي عام ١٩٧٠. للمزيد من التفاصيل ينظر:

Sharon E. Knapp, encyclopedia NCpedia, Allen, George Venable, Cited in: http://ncpedia.org/biography/allen-georgevenable.

(36) Coleman Armstrong Mehta , A Rat Hole to be Watched ? CIA Analyses of the Tito-Stalin Split, 1948-1950, A Thesis Submitted to the Graduate Faculty of North Carolina State University in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Arts History , Raleigh, 2005, Memorandum of Conversation, by Mr. Thomas F. Power, Jr., Deputy Secretary-General of the United States Delegation , New York , October 20, 1949 , pp. 97 – 99.

(37) F.R.U.S., The United Nations; The Western Hemisphere, 1949, Vol. II, United States Government Printing Office, Washington, 1976, pp. 280 – 281.

(38) بدأت الحرب الأهلية في اليونان عام 1946 بين جيش الحكومة اليونانية المدعومة من الولايات والمتحدة الأمريكية وبريطانيا من جهة وبين العصابات الشيوعية المدعومة من يوغوسلافيا وألبانيا وبلغاريا من جهة أخرى، وكانت النتيجة هزيمة المتمردين الشيوعيين من قبل القوات الحكومية. للمزيد من التفاصيل ينظر: رغد عبد الوهاب نفاوة، موقف الدول الكبرى من الحرب الأهلية في اليونان 1946 – ١٩٤٩، مجلة آداب البصرة، العدد 44، لسنة ٢٠٠٧، ص ١٥٧ – ١٧٤

(39) F.R.U.S., Central and Eastern Europe ;The Soviet Union, 1950, Vol. IV, United States Government Printing Office , Washington , 1980, Report by the National Security Council to the President , Washington, November 17, 1949, , pp. 1342 – 1343.

(40) F.R.U.S. , Vol. IV,The Ambassador in Yugoslavia (Allen) to the Secretary of State , Belgrade , February 19, 1950, pp. 1370 – 1371.

(41) F.R.U.S., Vol. IV, The Secretary of State to the Embassy in Yugoslavia, Washington, February 7, 1950, pp. 1365 - 1366 , Note 3

(42) The Secretary of State to the Embassy in Yugoslavia, Washington, March 11, 1950, Cited in: F.R.U.S., Vol. IV, pp. 1385 - 1386

(43) شريف محمد أحمد عبد الجواد، المرجع السابق، ص ١٨٢

(44) The Acting Secretary of State to the Embassy in Yugoslavia, Washington, May 15, 1950, Cited in : F.R.U.S., Vol. IV, p. 1416

(45) Lorraine M.Lees, Keeping Tito Afloat: the United States, Yugoslavia, and the Cold War, The Pennsylvania State University , 1997, p. 84.

(46) كانت شبه الجزيرة الكورية مقسمة إلى جزئين شمالي وجنوبي، الجزء الشمالي يقع تحت سيطرة الاتحاد السوفيتي، والجزء الجنوبي خاضع لسيطرة الأمم المتحدة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية. وكانت بداية الحرب الأهلية في ٢٠ يونيو 1950 عندما هاجمت كوريا الشمالية كوريا الجنوبية وتوسع نطاق الحرب بعد ذلك عندما دخلت الأمم المتحدة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، ثم الصين أطرافا في الصراع. انتهى الصراع عندما تم التوصل إلى اتفاق وقف إطلاق النار في ٢٧ يوليو ١٩٥٣ . للمزيد من التفاصيل ينظر: عبد الوهاب الكيالي، المرجع السابق، ج ٢، ص ٢١٢ – ٢١٣

(47) Roy Jenkins, Truman , United States , 1986 ; p. 163 .

(48) Zlatko Ivanovic , Jugoslavija , Sad i Korejski Rat 1950 Godine, Matica , Casopis za drustvena pitanja , nauku i kulturu , godina xiv, broj 53 proljece 2013, Ctp. 310 - 312

(49) Mehta Coleman Armstrong: "A Rat Hole to be Watched?": CIA Analyses of Tito-Stalin Split, 1948-1950, North Carolina State University, 2005, p. 109.

(50) F.R.U.S., Vol. IV, The United States Representative at the United Nations (Austin) to the Secretary of State , New York , July 20, 1950, pp 1434- 1435; شريف محمد أحمد عبد الجواد، المرجع السابق، ص ١٨٣

(51) F.R.U.S. , Vol. IV, Editorial Note, pp.1438 – 1439.

(52) F.R.U.S. , Europe: Political and Economic Developments , 1951 , Vol. IV, 1951 , Part 2 , United States Government Printing Office , Washington , 1985, Editorial Note , P.1775

(53) F.R.U.S. , Vol. IV , Editorial Note , Vol. IV, PP. 1482 – 1483.

(54) Allen Jerome Shafran: United States aid policy toward Yugoslavia, 1948-1953: a study of American foreign policy in transition Master's thesis, Ohio State University,1963, p. 41

(55) F.R.U.S., Vol. IV, Part 2,The Ambassador in Yugoslavia (Allen) to the Yugoslav Deputy Foreign Minister (Mates) , Belgrade , November 20, 1950 , , pp. 1504 – 1505.

(56) F.R.U.S., Vol. IV, Part 2, Josef Korbel, Tito's Communism, United States of America, 1951, p. 332 ; Editorial Note, p. 1679.

(57) Loc. Cit.

(58) Loc. Cit..

(59) U.S. Department of State, *Incoming Telegram from Belgrade, January 8, 1952.* Document 768.5-MSP/1-852. No. 870. Record Group 59. Washington, D.C: National Archive, 1; U.S. Congress, *Yugoslav Emergency Relief* 20-21.

(60) U.S. Department of State, *Incoming Airgram form Belgrade, January 17, 1952.* Document 768.5 MSP/1-1752. No. 672. Record Group 59. Washington, D.C: National Archive, 1.

(61) Loc. Cit.

(62) "U.S., State Department, *Incoming Telegram, January 7, 1952.* Document 768.5 MSP/1-752. No. 861. Record Group 59. Washington, D.C: National Archive, 1; U.S. State Department, *Memorandum of Conversation, February 19, 1952.* Document 768.5-MSP/2-2952. Record Group 59. Washington, D.C: National Archive, 1; U.S. Department of State, *Office Memorandum, March 6, 1952,* Document 768.5-MSP/3-652. Record Group 59. Washington, D.C: Natinal Archive, 1-2; Mutual Security Agency, *Memorandum on U.S. Position Paper on Aid to Yugoslavia.* Document 768.5 MSP/3-1252. Record Group 59. Washington, D.C: National Archive, 1-3.

(63) John R. Lampe, Russell O. Prickett and Ljubisa S. Adamovic, *Yugoslav-American Economic Relations Since World War II* (Durham: Duke University Press, 1990), 3 9.

(64) U.S. State Department *Memorandum to Popovic dated March 12, 1954* File 868.10/31254, Record Group 59 (Washington, D.C: National Archives).